

المانح والرابح... و«الجلف» الطّباع!

التي أنشأتها بلاده، ليس هؤلاء فحسب، بل إن قيادات سياسية وجهات حكومية حصلت على شقق لها أو أوكلت إليها مهمة توزيعها. وطاولت «عطايا السفير» عاملين في الشق الأمني المكلف بحراسته. وإلى أن يفتح ملف «مدينة حمد»، تفيد المعلومات بأن نحو ألف شقة تقريباً من أصل ستة آلاف ورّعت من دون آلية محددة وبعيداً عن الشروط التي طرحتها وزارة الأشغال. كذلك فإنّ الرجل يخصص من ميزانية المنحة القطرية مخصصات لوزارات مختلفة كلها تقدم بعد اجتماعات يعقدها أصحاب الشأن مع العمادي في مقر إقامته في فندق المشتل.

ولم يستثن السفير القطري أن يحسب كل هذه العطايا والمنح كجزء من منحة المليار التي أعلنها الأمير القطري الأب، إذ أعلن في مؤتمر صحافي قبل مدة أن «80% من المنحة أنجزت»، محتسباً منها منح الوقود وغيرها.

«منحة الأمير حوّلت العمادي من مانح إلى رابح»، يقول بعض المقاولين الذين تعاقدوا معه في المنحة، مشيرين إلى أن اللجنة القطرية قللت كثيراً نسب الأموال التي خصّصت لبناء الأبراج السكنية، وهو ما أثر في مواصفات الجودة وتحديداً المتعلقة بالبنية التحتية. واشتكى بعضهم من أن اللجنة سمحت لبعض الشركات ببيع الإسمنت الفائض الذي كان يدخل من الجانب المصري قبل عام 2013 بسعر مضاعف عن الذي كان يدخل سابقاً، إذ لم تخزن هذه الكميات حتى الحاجة التي حدثت لمدة عام كامل عندما توقف توريد الإسمنت عبر مصر، ثم دخل أخيراً عبر إسرائيل بأسعار مرتفعة. ورفع الأسعار قرر القطري أن يتقاسمه مع المقاولين، وهو ما أضعف مجدداً جودة المواصفات، لكن كل ذلك لم يمنع العمادي من الاستمرار في الصراخ وتوجيه الملاحظات (راجع: السفير القطري «غاضباً» في غزة: أين المشاريع؟ العدد 2691 في 14 أيلول 2015).

عبد الرحمن...



العمادي للمقاولين: أنت تعمل لحدّي، أنا أهوّل مشروعتك وعليك أن تلتزم بما أفوك (أي بي أيه)

بلاده بقيمة 400 مليون دولار، وهي التي فتحت شهية التجار والمقاولين للتعامل مع العمادي بغية الحصول على مشاريع في المنحة المقدمة، و«هنا بدأت رحلة الذل»، كما يقولون. بعض هؤلاء يتحدثون في الغرف المغلقة عن «سادية» يمارسها العمادي، وأقل ما يمكن أن يسمعه أحدهم منه: «أنت تعمل لديّ. أنا من أهوّل مشروعك، وعليك أن تلتزم بما أقول».

لم ينتهج السفير القطري تلك السياسة مع المقاولين فقط، بل سبقهم بها مع جهات مسؤولة في غزة، تمكّن من إخضاع احتياجاتهم لتمويله الخاص. وتفيد معلومات بأن الرجل أهدى شخصيات وازنة في غزة، وبعضهم وزراء سابقون وحتى منهم أحد وزراء حكومة «الوفاق الوطني»، سيارات فاخرة، علماً بأن «اللجنة القطرية» التي ضجّ ضجيجها يوم كُشفت نيتها إقامة سكن خاص بالسفير ومكتب عمل (أشبه بسفارة)، تموّل حصراً الوقود الخاص بوزارة الأشغال، في ظل أن الأخيرة تشرف على مشاريع تنفذ ضمن المنحة.

قبل ذلك، بدأ السفير داخل بيته منح الهدايا للعاملين في اللجنة؛ فبعضهم حصل على شقق في «مدينة حمد»

لا تقتصر حالة الاستنفار على موظفي «اللجنة القطرية» في قطاع غزة عند قدوم السفير محمد العمادي. فبمجرد إعلان وصوله، تبدأ الوزارات والمؤسسات والجهات والمقاولون، سواء المحسوبون على رام الله أو على «حماس» أو على القطاع الخاص، تقديم قرايين الترحيب، وذلك أملاً في الحصول على مخصصات لهم ضمن عطايه ومنحه التي يقدمها مع كل زيارة.

اللجنة التي يرأسها العمادي كسرت قاعدة تمويل المشروعات في غزة من بين الجهات العربية المانحة التي تفضّل غالباً أن تموّل مشاريعها عبر السلطة الفلسطينية أو «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (الأونروا)، إذ دشنت آلية خاصة بها لإدخال مواد الإعمار سابقاً عبر مصر في عهد الرئيس الإسلامي محمد مرسي، لكنها بعد تولّي عبد الفتاح السيسي الرئاسة، قررت أن تكون طريقها المعتمدة عبر إسرائيل.

تلك الآلية التي يشرف عليها العمادي شخصياً تمكنت من توفير كميات كبيرة من الإسمنت بعد سنوات طويلة من الانقطاع حتى عن السوق السوداء، فضلاً عن المنحة التي قدمتها

يقدم في هذه الزيارات ليست سوى «مسكنات لئالم... تطبيقاً للسياسة الإسرائيلية نفسها» (راجع: العدد 2591 في 16 أيار 2015، والعدد 2945 في 27 تموز 2016). أما عن الزيارة الجارية منذ أيام، فلم يدخر مبعوث الرئيس الأميركي إلى المنطقة، جيسون غرينبلات، جهداً في الكشف عن أن مهمة العمادي جاءت بمباركة أميركية وإسرائيلية، مضيفاً أن «شراكة قطر مع إسرائيل يمكن أن تحقق إغاثة حقيقية للفلسطينيين». وعقب غرينبلات عبر «تويتر» على تصريحات السفير القطري الأخيرة بأن «إنهاء الدعم لحركة حماس والتركيز على المساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار ستنتهي المعاناة في غزة»، فيما يبدو رضئاً أميركياً عن دور قطر التي كادت تدان في الولايات المتحدة بدعم «حماس» (راجع: قطر تغسل يدها من «حماس»؟ العدد 3344 في 9 كانون الأول 2017)، وهو ما نطق به العمادي بصراحة: «(هذا) دليل على نأي الدوحة بنفسها عن حماس».

لكنّ المصادر الفلسطينية تقول إن قطع العمادي إجازته وزيارته السريعة أتت عقب التصعيد الأخير في غزة، وبسبب المواجهات الحدودية المستمرة والمتزامنة مع إعلان النية لـ«الليكون»، وجهات أمنية إسرائيلية أخرى، يرسل إليهم بين حين وآخر تقييمات للوضع على صورة «تحذيرات» أو نصائح، ما يجعله بصورة أخرى «سفيراً لقطر في إسرائيل... قبل غزة». وخلال «الحصار» على قطر الذي بدأ قبل أقل من عام، تحدث مع «أصدقائه» في إسرائيل ليضغطوا بدورهم على واشنطن كي تضغط الأخيرة على السعودية والإمارات والبحرين ومصر.

لتأكيد المؤكد، شرع السفير القطري في فتح علاقات تجارية مع إسرائيل وأجرى صفقات بين تل أبيب والدوحة لسد احتياجات الأخيرة الاقتصادية من مصانع إسرائيلية. وعندما يثور الشك، أو يبدأ الضخ الإعلامي، يؤكد الرجل مراراً أن المساعدات التي تقدمها الدوحة لا تتعدى «الجانب الإنساني والمعيشي»، وأن لا مساعدات للمقاومة بالمال أو بالسلاح، والدليل على «النزاهة» أن جميع المساعدات التي تدخلها قطر «تأتي بموافقة إسرائيلية... وكل سنت نحوّله مراقب لضمان استثمرته في الاحتياجات الإنسانية».

رجل إطفاء «الحرانق»

في التاسع من تموز الماضي، كانت أول زيارة للعمادي إلى غزة منذ أزمة بلاده السياسية، لكن التوقيت الذي يأتي فيه يتزامن عادة مع اشتداد الحصار أو أمارات المواجهة. مع ذلك، يُجمع كل محدثينا على أن ما

راه الشاهد أنّ «هناك تشابهاً كبيراً بين تونس وإسبانيا» (أف ب)



الرسمي إن «الاتحاد العام التونسي للشغل هو شريك أساسي، لكن رئيس الحكومة هو الذي يقرر... واليوم ليس هناك أي تعديل وزاري» مرتقب. ورأى أنّ «أكثر حاجة ألحقت أضراراً بتونس بعد الثورة (عام 2011) هي عدم الاستقرار السياسي».

وكان الأمين العام لـ«الاتحاد»، نور الدين الطيوي، قد أعلن الأسبوع الماضي أنّه «أنّ الأوان لضخّ دماء جديدة» و«للتفكير في تحويل أي كان في الحكومة»، في إشارة إلى ضرورة إجراء تعديل وزاري، وهي تصريحات أثارَت نقاشات واسعة في وسائل الإعلام.

(الأخبار)

حكومة يوسف الشاهد النقشفيّة، حيث جُعدت منذ عامين الانتداب في الوظيفة العموميّة وتوسّع إلى تسريح عشرات الآلاف من الموظفين العموميين، علاوة على زيادة الضرائب وسعيها إلى خصخصة عدد من شركات القطاع العام.

على صعيد آخر، أعلن يوسف الشاهد، مساء أول من أمس، أنّه لن يكون هناك تعديل وزاري مرتقب، لأنّ البلاد «بحاجة إلى الاستقرار»، وذلك في ردّ على مطالبة «الاتحاد العام التونسي للشغل» بالأمر، لمواجهة التحديات التي يعاني منها الاقتصاد بصورة خاصة. وقال الشاهد في مقابلة مع التلفزيون

إلى أنّ الجهات الرسميّة التونسيّة تتجنب الخوض في تفاصيل هذا العجز في التبادل، وتشير بدلاً من ذلك إلى الفائض الإيجابي في التبادل مع الاتحاد الأوروبي ككل.

لم يغب عن راخوي أيضاً إسداء نصائحه إلى الحكومة التونسيّة للخروج من الأزمة الاقتصاديّة. وفي هذا الصدد، تحدث عن تجربته في «اعتماد إصلاحات في أغلبها قاسية لكنها إجراءات ضروريّة لتحقيق توازن الحسابات العموميّة وإصلاح النظام الضريبي وإصلاح قانون العمل والمنظومة الطاقويّة»، علماً بأنّ النصائح نذبت في نفس الاتجاه الذي تسير فيه سياسات

قدّم الرجل نصائح إلى الحكومة التونسية للخروج من الأزمة الاقتصاديّة

تونس منها سلماً بضعف تلك القيمة تقريباً، بحسب أرقام عام 2016. وفي السياق، تجدر الإشارة